

أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية كآلية لدعم النمو الاقتصادي

عماني اسماعيل

جامعة محمد بن أحمد وهران/ الجزائر

amani.ismail7@gmail.com

The impact of oil price fluctuations on the effectiveness of fiscal policy as a mechanism to support economic growth

Amani ismail

University of Mohammed benahmed oran/
algeria

amani.ismail7@gmail.com

Received: 02/04/2018

Accepted: 31/05/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر التقلبات الدورية للسياسة المالية كاستجابة لتقلبات أسعار النفط الدولية و هذا على النمو الاقتصادي بالجزائر في فترة ممتدة من 1970 الى 2014. للوصول الى هذه النتيجة استعملت طريقة العزوم المعممة GMM مطبقة على دالة ردت فعل السياسة المالية باستعمال بيانات سنوية.

تنتهي النتائج الى كون السياسة المالية في الجزائر دورية و وجود استجابة معتدلة لتقلبات الإيرادات النفطية الناجمة عن تقلبات الاسعار الدولية. لكن السلطات المالية تقوم بعكس هذه التقلبات على نفقات الاستثمار فقط.

هذه النتائج تسمح بشرح ضعف أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سياسة مالية، اسعار النفط، دورية. طريقة العزوم المعممة، الجزائر.

Abstract:

This study aims to analyze the effect of cyclical fluctuations in fiscal policy in response to the fluctuations in international oil prices on the economic growth of Algeria in the period from 1970 to 2014. To achieve this result, the GMM method was applied to the reaction function of the fiscal policy using annual data.

The results conclude that Algeria's fiscal policy is cyclical and there is a moderate response to fluctuations in oil revenues caused by international price volatility. But the financial authorities are reversing these fluctuations on investment expenditures only.

These results may explain the weak impact of fiscal policy instruments on economic growth in Algeria.

Keywords: Algeria, fiscal policy, oil prices, cyclicity, GMM.

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية أحد أهم الوسائل المتاحة للدولة للتأثير على النمو الاقتصادي منذ بداية القرن 20 و ظهور الافكار الكيترية. تزيد هذه الاهمية عندما يكون النمو الاقتصادي منخفض، حيث يمكن لهذه الاخيرة اعادة الثقة للمتعاملين الاقتصاديين و تحفيز الاستثمار الداخلي. لكن من جهة أخرى تكون السياسة المالية بحد ذاتها، في أغلب الدول، مشروطة باستدامة ديونها و موقف الاقتصاد في الدورة الاقتصادية. اضافة الى العوامل السابقة، يضاف بالنسبة للدول المصدرة للمواد الاولية، مثل الجزائر، عامل آخر متمثل في مداخليل صادرات هذه المواد حيث ان الطبيعة الغير متجددة لهذه الايرادات اضافتا الى التقلبات المهمة في اسعارها في الاسواق الدولية يزيد من حساسية السياسة المالية و الاقتصاد ككل.

و هكذا، تميل الدول المصدرة للمواد الاولية إلى زيادة نفقاتها العامة لما ترتفع الأسعار الدولية لهذه المواد مؤديتا الى زيادة الايرادات العامة الناتجة عنها. تكون هذه الزيادات بشكل كبير مركزة في مكونين، نفقات الاستثمار و نفقات المرتبات (Arezki & Ismail, 2010). بينما يمكن للاستثمارات العمومية المنتجة أن تساهم في النمو الاقتصادي، إلا أنها تميل في غالب الاحوال إلى أحد شكل ما يسما بالفيلة البيضاء (مشاريع تسفر عن مصاريف كبيرة دون الوصول الى مرحلة الانتاجية و المردودية).

من جهة أخرى، ارتفاع نفقات المرتبات يرجع بشكل رئيسي الى ارتفاع أجور الموظفين و العمالة في القطاع العام للحد من البطالة و تحسين القوة الشرائية لهذه الفئة، دون التأثير بشكل واضح على التنمية الاقتصادية. الا ان البلدان المصدرة للمواد الاولية تقلص بالدرجة الاولى من نفقات الاستثمار العام في فترات ضعف مداخليل صادراتها في حين أن النفقات الجارية، بصفة خاصة الاجور، تكون أقل مرونة للتقليص مما يزيد الضغط على الميزانية (Villafuerte & Lopez-Murphy, 2010).

هذه التطورات في السياسة المالية، و النقدية، المؤيدة للدورات الاقتصادية تفسر كون التقلبات الدورية في النمو الاقتصادي أكثر قوة في البلدان المصدرة للمواد الاولية (Frankel J. 2010) و ليس فقط بسبب المرض الهولندي و تدفقات رأس المال. كما أظهرت غالبية الدراسات في هذا المجال على ان فعالية السياسة المالية تكون منخفضة لما تكون هذه الاخيرة دورية.

و منه، تهدف هذه الدراسة الى توضيح أثر دورية السياسة المالية على النمو الاقتصادي ثم تقييم دورية هذه السياسة في الجزائر و استجابتها لتقلبات أسعار النفط. للوصول الى هذا الهدف استعملت دالة رد فعل السياسة المالية مقدره بطريقة العزوم المعممة GMM وهذا على معطيات الاقتصاد الجزائري بين 1970 و 2014. طبقت هذه التقديرات على النفقات الاجمالية ثم على مكوناتها، نفقات الاستثمار و النفقات الجارية.

1. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

يمكن للسلطات المالية تحفيز النمو الاقتصادي في النظرية الكيترية، من خلال زيادة الطلب الفعال. هذه الزيادة تسبب أيضا زيادة الأسعار التي تقلل من الأجر الحقيقية وأسعار الفائدة الحقيقية، في حين ترتفع أسعار الفائدة الاسمية، مما يحفز النمو أكثر. هيكلية هذه الآلية عن طريق نموذج هيكس هانسن IS-LM وتوسيعها من خلال نموذج MPS لموديليان. أضاف هذا الأخير أثر إيجابي للثروة ناتج عن إصدار سندات حكومية لتمويل السياسة المالية التوسعية امتلاكها من الافراد من جهة و أثر سلبي على الثروة ناجم عن زيادة الاسعار اي نقص القدرة الشرائية للنقود (Landais B, 1998).

في اقتصاد مفتوح وفقا لنموذج مندل-فليمينغ IS-LM-BP، يكون أثر سياسة مالية مؤقتة منخفض في إطار نظام صرف مرن بسبب تقلبات سعر الصرف التي تؤثر على فعاليتها بينما تكون سياسة مالية دائمة بدون أثر حيث انها تعدل توقعات العملاء الاقتصاديين فيما يتعلق بسعر الصرف، من جهة أخرى تكون السياسة المالية فعالة جدا في إطار نظام صرف ثابت حيث انه يجد من أثر الارجاع الهيكسي (تغير معدل الفائدة).

من ناحية أخرى، يصرّ الاقتصاديون النيوكلاسيكيون على اثر الارجاع للسياسة المالية. بشكل مباشر من خلال توقع تعويض النفقات العامة للنفقات الخاصة، لا سيم الاستثمار الخاص. أو بشكل غير مباشر، حيث أن انخفاض الادخار العام يجب ان يقابله انخفاض في الميزان الخارجي أو الادخار الخاص، اي انخفاض الصادرات أو استثمار القطاع الخاص. أيضا، تعتبر السياسة المالية محابدة من منظور نيوريكاردي حيث انه عندما تزيد السلطات المالية في النفقات العامة، يتوقع الاعوان الاقتصاديون زيادات مستقبلية في الرسوم، مهما كان نمط التمويل الحالي، وبالتالي لا يغيرون سلوكهم تاركين الطلب الفعال دون تغيير.

من منظور المدى الطويل، تركز النظريات المختلفة على العرض خاصة من خلال النماذج الكلاسيكية الجديدة و امتداداتها الكيترية. في هذا الإطار يركز اقتصاديو العرض «supplisiders» على الاقطاعات الضريبية. يفترض هؤلاء الاقتصاديون وجود تأثير كيتري إيجابي في المدى القصير في حين أن الاثر في المدى الطويل مبني على الحوافز الإيجابية للاستثمارات الخاصة الناتجة عن زيادة الأرباح بعد خفض الضرائب. لكن نتائج منحني Laffer تشير إلى أن هذا التأثير ليس لا متناهي حيث أن هناك معدل مثالي للضرائب تنقلب بعده الآثار، في هذه الحالة سيكون لزيادة الضرائب أثر إيجابي.

في إطار نظريات النمو الخارجي، يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل فقط من خلال السياسات الهيكلية التي تغير هيكل السوق أو تفضل الأرباح على الأجر. ومع ذلك فان بعض النظريات، ولا سيم Kaldor ثم Cass & Koopmans، تقوم بجعل نسبة الادخار داخلية في نموذج Solow & Swan هذا ما يسمح للسياسة المالية بالتصرف مؤقتاً في النمو الاقتصادي خلال الفترة الانتقالية. من ناحية أخرى، تفترض نماذج النمو الذاتي نمواً متواصل ذاتيا بسبب العوائد الثابتة طالما كان الاستثمار أكبر من اهتلاكه. تم توسيع هذه النماذج من قبل Barro و Aschauer، بالتمييز بين رأس المال العام والخاص، في حين أن السياسة المالية يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال الاستثمارات العامة. يذهب هذا الأخير حتى افتراض وجود علاقة إيجابية بين الضرائب و النمو لأنها تسمح لمزيد من الاستثمار العام.

بأخذ بعين الاعتبار التأثيرات على العرض و الطلب ، من منظور نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي ، فإن السياسة المالية لها ، أولا ، تأثير إيجابي من خلال آثارها على الطلب يتبعه تأثير سلبي على العرض ناتج عن تعديل الأسعار مع التوقعات بعد فترة زمنية حتى يعود الاقتصاد إلى توازنه الأولي . تعتمد مدة و مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي على المدة اللازمة لتعديل الأسعار .

وأخيرا ، تنهي نظرية الدورات الحقيقية المبنية على التوقعات العقلانية إلى ان الاقتصاد دائما في حالة توازن مستقر لا يترك أي مجال لاستخدام السياسة المالية . لكن قد تم توسيع هذه النظرية من قبل الكيترين الجدد عن طريق دمج عيوب في النموذج السابق بالإضافة إلى التعديل التدريجي للأسعار و الأجور . أدت هذه الإضافات إلى وجود أثر مؤقت للسياسة المالية على النمو الاقتصادي و التضخم ، بينما يعود هذان الأخيران إلى مستويهما الأصلي حالما يتم تعديل الأسعار .

2. دورية السياسة المالية و انعكاساتها على النمو الاقتصادي:

ترجع دورية السياسة المالية في البلدان المصدرة للمواد الأولية وفقا ل (Erbil N. 2011) إلى ضعف البنية المؤسسية والسياسية لهذه البلدان، التي أغلبها في طريق النمو، إلى جانب ضعف مخزون الأصول المالية و قدرة ضعيفة للوصول إلى سوق الائتمان الدولية.

من جهة أخرى تلعب الظروف المالية للاقتصاد دورا هاما في تحديد توجه السياسة المالية. و بالتالي، وفقا ل (Tounsi & El Mokri 2015)، فإن قدرة الدول للاقتراض أكبر في أوقات التوسع منها عن فترة الركود لأن الأسواق المالية تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي للبلدان المقترضة. بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الأولية تنعكس هذه المقاييس على فترات ارتفاع و انخفاض أسعار المواد الأولية للدول المصدرة لها. تفرض هذه الحالة عليها خفض نفقاتها العامة عند حدوث سقوط في هذه الاسعار، في حالة عدم وجود مصادر تمويل أخرى.

من وجهة نظر مؤسسية، تشير معظم الدراسات إلى وجود علاقة سلبية قوية بين الجودة المؤسسية ودورية السياسات المالية وفقاً لـ (Frankel J. 2010). ويتمثل ذلك على وجه الخصوص في مستوى الفساد (Alesina, Campante & Tabellini, 2008).

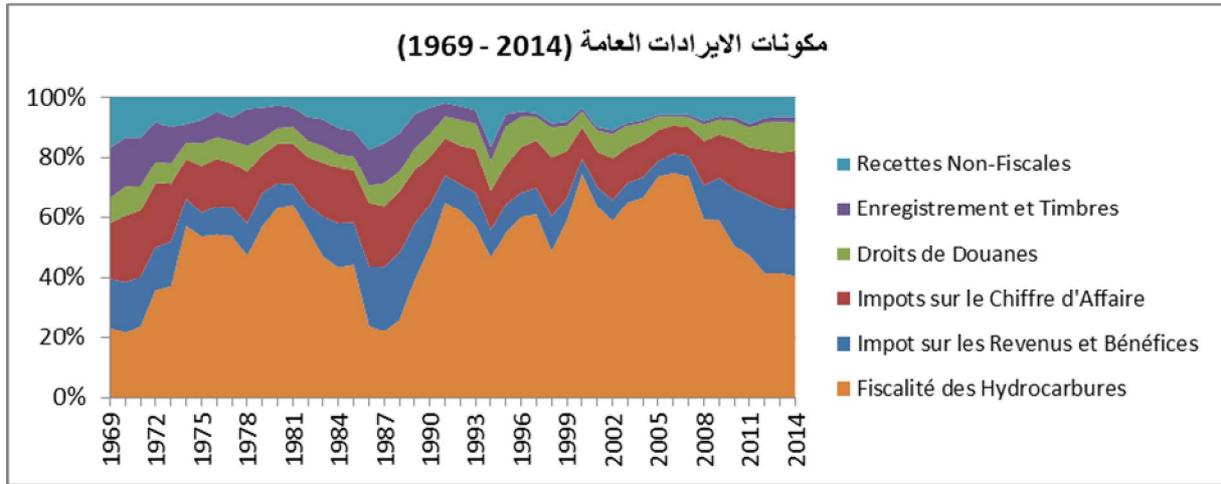
كما يرجع بعض الاقتصاديين كون السياسة المالية مؤيدة للدورة الاقتصادية إلى وضع سياسي واجتماعي سيئ. يتمثل العامل السياسي إلى قصر نظر الحكومات (Rogoff & Sibert 1988) التي تزيد من نفقاتها لزيادة فرصها في إعادة الانتخاب بغض النظر عن الوضع الاقتصادي الراهن. من جهة أخرى تواجه السلطات المالية بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الأولية بوجه خاص، ضغوطا اجتماعية قوية تجبرها على زيادة الإنفاق وخفض الإيرادات لما ترتفع أسعار صادراتها، واضطرابها إلى العمل في الاتجاه المعاكس خلال الأوقات الاقتصادية السيئة. يسمى هذا العامل بتأثير الشراهة (Tornell & Lane, 1999) "effet de voracité" واستؤنف في مشكلة التجمع المشترك « common pool » ل (Debrun & Komar, 2007).

وأخيراً، قد تكون دورية السياسة المالية راجعة للاختلافات في تنبؤات المتغيرات الاقتصادية والمالية. يمكن أن تكون هذه الاختلافات إرادية وتسمح بتوفير مساحة عمل غير رسمية للسلطات المالية (OCDE 2003)، مما يسمح لها بالحد من المطالب الاجتماعية. علاوة على ذلك، أظهرت دراسة أجراها (Frankel, 2010) على عينة من 33 دولة أن التوقعات حول تطور النمو الاقتصادي الحقيقي وسعر المواد الخام في الدول المصدرة بالإضافة إلى التوقعات حول عجز الموازنة متفائلة للغاية.

3. مكانة مداخيل النفط في تمويل السياسة المالية في الجزائر:

تعتبر العائدات النفطية اهم مصدر لتمويل النفقات العامة في الجزائر كونها مصدرة لهذه المواد. يتم تحصيل هذه الموارد من خلال فرض ضرائب مهمة على صادرات النفط، كما نرى في الرسم البياني التالي الذي يبين تطور تركيبة الإيرادات العامة للجزائر، أين تمثل الضريبة البترولية اغلبية المداخيل خلال فترة الدراسة.

رسم بياني 1: مكونات الإيرادات العامة بالجزائر

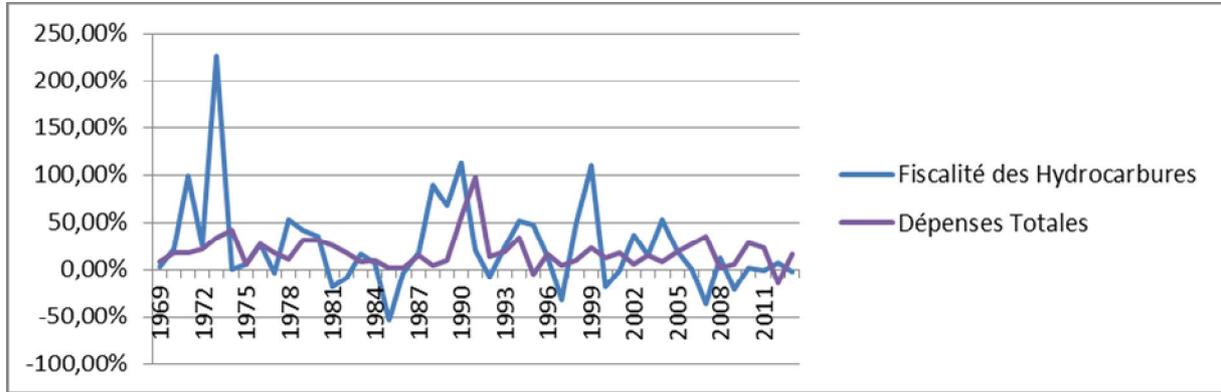


المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ ان حصة الإيرادات النفطية تتقلب تماشيا مع تطور الأسعار الدولية في الأسواق العالمية. وبالتالي فإن هذه الأخيرة تزداد بشكل كبير بين عامي 1969 و 1974 حيث بلغت 55%. هذا راجع بشكل كبير الى تأميم المحروقات خلال هذه الفترة مما اتاح موارد مالية كبيرة للسلطات المالية، تواصلت هذه الزيادة مع حدوث أول صدمة نفطية. ومع ذلك، فإن الاتجاه انعكس مع انعكاس الصدمة النفطية الثانية ابتداء من سنة 1984 فانخفضت نسبة هذه المداخيل حتى وصلت إلى 20٪ من إجمالي الإيرادات في عام 1989.

بعد هذه الازمة عادت اسعار البترول و المداخيل الناجمة عنها في الارتفاع من جديدي حتى سنة 2008 حيث بلغت ما يقارب 70٪ من إجمالي الإيرادات. ومع ذلك، فقد انعكس هذا التوجه مرة اخرى بسبب انفجار أزمة الرهن العقاري « subprimes » وأزمات الديون العامة والسيولة التي بدأت في العالم، و بالأخص في اوروبا. وتميزت هذه الأخيرة بالركود الاقتصادي الكبير وانخفاض الاستهلاك الداخلي في البلدان المتقدمة مما ادى إلى انخفاض في الطلب على المحروقات. هذا اضافة الى زيادة في العرض بسبب دخول منتجين جدد إلى السوق، و بالأخص رفع العقوبات على ايران و استغلال المحروقات الصخرية في امريكا و بعض الدول الاخرى.

رسم بياني 2: تطور النفقات العامة و مداخيل المحروقات



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يبين الرسم البياني السابق معدل نمو الإيرادات النفطية مع معدلات نمو إجمالي نفقات الميزانية من نفقات جارية و نفقات التجهيز. يمكن أن نلاحظ أولاً أن معدل نمو عائدات المحروقات متقلب تارثا متزايد و اخرى متناقص حيث ارتفعت بأكثر من 200٪ في عام 1973 بعد تأميم المحروقات ووصل الحد الأدنى الى انخفاض ب 50 ٪ في عام 1985 بعد آثار انعكاس صدمة النفط الثانية.

وبالتوازي مع هذه التقلبات المهمة ، عرف الإنفاق الحكومي تغيرات أكثر اعتدالا ، ويتراوح بين 10 و 20 في المائة سنوياً ، رغم انه عرف بعض القيم القصوى ، خاصة في الفترة 1974-1975 اين بلغ 40 في المائة بالنسبة لإجمالي النفقات و 50 في المائة بالنسبة للنفقات الجارية او بصفة أكثر عام 1992 اين عرفت هذه النفقات على التوالي نسبة نمو ب 150 ٪ و 100 ٪. ترجع هذه الزيادة الكبيرة بشكل خاص إلى تأثيرات التضخم وتخفيض قيمة العملة المحلية خلال هذا العام. ومع ذلك ، على الرغم من تسجيل بعض القيم القصوى ، فإن النفقات الجارية عرفت تقلبات اقل اهمية من نفقات الاستثمار.

أخيراً ، يمكننا ملاحظة أنه على الرغم من أن النفقات الحكومية تتبع الاتجاه العام لتقلبات إيرادات المحروقات ، إلا أنها تخضع لتغيرات أقل أهمية ، هذه الفرضية تؤكدتها دراسة الارتباط. ما سبق يمكن ان يشير إلى أن تغيرات مداخيل المحروقات لا تنعكس بشكل كامل في نفقات الميزانية. من المثير للاهتمام ملاحظة أنه على الرغم من وجود ردود فعل فورية ، يظهر الرسم البياني رد فعل متأخر ، عادة ما يكون بسنة واحدة. ادرجت هذه الملاحظات في التقدير التحريبي لهذه العلاقة.

4. دراسة قياسية لتفاعلية السياسة المالية مع تقلبات إيرادات المحروقات بالجزائر:

1.4. بناء النموذج القياسي:

تستخدم معظم الدراسات الحديثة حول دورية السياسة المالية، بما في ذلك (Alesina & Tabellini, 2005) ، (Talvi & Vegh, 2005) و (Erbil N. 2011) ، دالة رد فعل مع متغير للميزانية كمتغير داخلي و مؤشر التغيرات في الإنتاج و متغير إيرادات المحروقات للبلدان المصدرة كمتغيرات مستقلة يرافقها مجموعة من متغيرات التحكم.

فيما يتعلق بمتغير الميزانية الذي سيتم استخدامه ، فإن الدراسة التي أجريتها حول استجابة النمو الاقتصادي لمتغيرات مختلفة في الميزانية (Kaminsky, Reinhart & Vegh, 2005) ، والتي تم تلخيص نتائجها في الجدول التالي ، تسمح لنا باستنتاج ان النفقات العامة و معدلات الضرائب هي الوحيدة التي يمكن أن تعطي لنا مؤشراً لا لبس فيه على اتجاه الدورية. نفس المنطق ينطبق على التقلبات في عائدات المحروقات.

جدول 3: العلاقة بين تقلبات الانتاج و متغيرات السياسة المالية¹

الميزان الاولي	ايرادات عامة/	نفقات/	الميزان الاولي	مداخيل	معدل	نفقات عامة	
/PIB	PIB	PIB		ضريبية	الضرائب		
-/0/+	-/0/+	-	+	+	+	-	عكس دورية
-/0/+	-/0/+	-/0/+	-/0/+	-/0/+	-	+	دورية
-/0/+	-/0/+	-	+	+	0	0	محايدة

المصدر: Kaminsky, Reinhart & Vegh, 2005

في حالة عدم وجود بيانات كافية عن معدلات الضرائب في الجزائر، فإننا نستخدم في هذه الدراسة إجمالي النفقات العامة DPT ، نفقات التجهيز DPE و نفقات التسيير DPF ، على التوالي ، كمتغير داخلي.

فيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية ، نستخدم في هذه الدراسة إيرادات المحروقات الحالية NTR ، وكذلك متغير متأخر من هذا الأخير لأخذ بعين الاعتبار كون قانون المالية يأخذ معدل الاسعار للسنوات الماضية ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات PIBHH كون هذا المتغير موصى به للبلدان المصدرة للمواد الخام. ويضاف إلى ذلك متغير متأخر عن الدين الخارجي العام DT وسعر الصرف الحقيقي الفعلي TER لمراعاة قابلية الملاءة المحتملة. وأخيراً ، نستعمل متغيراً متأخراً لمتغير الميزانية المستعمل والذي يجعل من الممكن تقييم ما إذا كان هناك تأثير للقصور الذاتي بسبب تنفيذ النفقات التي تم إجراؤها خلال سنوات الموازنة السابقة.

وبالتالي ، يمكن كتابة النموذج التحريبي على النحو التالي:

$$dIDPT = \alpha_1.dIPIBH + \alpha_2.dITER + \alpha_3.dIRNT + \alpha_4.dIDPT (-1) + \alpha_5.dIDT (-1) + \alpha_6.dIRNT (-1)$$

تأخذ هذه المتغيرات باللوغاريتم وبالمشتقة الأولى ، مما يجعل من الممكن الحصول على مرونة مباشرة. لاحظنا أن جميع هذه المتغيرات مستقرة بالمشتقة الاولى متكاملة من الدرجة 1 ، والتي يتم تلخيص نتائج طريقة الجدر الودوي ADF في الجدول التالي. اخذت هذه البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للمتغيرات المالية ، بما في ذلك عائدات المحروقات ، والناتج المحلي الإجمالي في حين أن سعر الصرف والديون الخارجية أخذت من قاعدة بيانات البنك الدولي WDI.

¹ يدل رمز "+" على سياسة مالية دورية و رمز "-" على سياسة مالية عكس دورية بينما يدل الرمز "0" على حيادية السياسة المالية.

جدول 2: دراسة الاستقرارية

dIDPT	dLRNT	dITER	dLPIBH	dLDPE	dLDPF	dIDPT	t-
-4.11	-5.48	-5.22	-4.73	-6.09	-5.66	-5.42	statistic
(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(prob.)
القيم الحدية:							
1% : -3.59		5% : -2.93		10% : -2.60			

بالإضافة إلى ذلك ، تكشف دراسة العلاقة *Corrélation* وجود علاقة قوية بين النفقات العامة ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي و إيرادات المحروقات. أكدت هذه النتائج وفقا لاختبار السببية *Granger* الذي يدل على أن اتجاه التأثير من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات وعائدات النفط الى النفقات العمومية. في حين أنه يوجد تأثير عكسي فقط مع الإنتاج، مما يشير إلى امكانية وجود مشكل تزامن بين المتغيرين قد يؤثر على نتائج التقدير.

2.4. طريقة التقدير:

تشير معظم الدراسات التجريبية أن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية *OLS* يمكن أن تعطي نتائج غير مرضية لتقدير التقلبات الدورية، متمثلة في *Durbin Watson* أعلى بكثير من 2. ويرجع ذلك بشكل خاص إلى مشكلات التوافق بين متغيرات الميزانية والمتغيرات التي تمثل الإنتاج ولكن أيضاً من خلال بعض المتغيرات غير المدرجة في الدراسة والتي يمكن أن تعمل في الوقت نفسه على المتغيرين المذكورين.

كمحاولة للتغلب على هذه المشكلة تقترح معظم الدراسات، بما في ذلك (Erbil N. 2011) (Guillomaunt & Tapsoba 2009) أو (Baddi H. 2015) استخدام طريقة العزوم المعممة *GMM* مطبقة على المعادلة بالمشتمقات الاولية (Arellano & Bond, 1991)، باستخدام المتغيرات المتأخرة كأدوات.

3.4. تفسير النتائج:

تقدير دالة الاستجواب بطريقة *GMM* يعطي نتائج مرضية مع احتمال (*J-statistic*) يساوي 0 ومعامل دورين واتسون يقرب بكثير من 2 هذا ما يدل على التحديد الصحيح للمعادلة ، وبالتالي اختيار جيد للأدوات . و منه يمكننا إعادة كتابة المعادلة على النحو التالي:

$$dIDPT = 1.19 * dLPIBH + 0.11 * dITER - 0.05 * dLRNT - 0.11 * dIDPT(-1) - 0.01 * dIDT(-1) + 0.12 * dLRNT(-1)$$

(0.00) (0.34) (0.43) (0.42) (0.80) (0.00)

يمكننا أن نلاحظ أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات و عائدات النفط هي الوحيدة التي لها معاملات ذات معنى بمستوى دلالي 0,05. حيث ان معامل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من 1 مما يدل على أن السياسة المالية مؤيدة للدورة الاقتصادية، و هذا ما تدل عليه اغلب الدراسات على الدول النامية و خاصة المصدرة منها للمواد الاولية (Erbil N. 2011) (Talv & Vegh, 2005).

ومع ذلك، فان معامل ايرادات المحروقات منخفض نسبياً و يساوي حوالي 0.10 مما يدل على الإدارة الحكيمة لمداخيل الموارد الطبيعية في الجزائر. وتتسم هذه الاستراتيجية بوجه خاص بإنشاء صندوق تنظيم الإيرادات في عام 2001، في حين أن المحاولات التي بُدلت في الثمانينات لم تتحقق.

المتغير المتأخر للنفقات العامة ليس مهم مما أدى إلى إلغاء فرضية وجود تأثير الجمود في حين عدم وجود تأثير لتغير سعر الصرف الحقيقي و الدين العام يشهد على غياب جبرية الملاءة في إدارة السياسة المالية في الجزائر. هذه النتيجة يمكن تفسيرها بان تمويل العجز في الميزانية كان يتم بشكل كبير عن طريق الاصدار النقدي مند بداية ال 1970 و حتى أواخر ال 1980، بينما منذ عام 2001 يتم الحفاظ على الدين الخارجي على مستوى منخفض. من جهة اخرى الفترة بين 1990 و 1999 هي الوحيدة التي عرفت محاولة لتصحيح التوازنات الخارجية دون اللجوء إلى تمويل البنك المركزي في أعقاب أزمة الديون الجزائرية و تدابير التصحيح الهيكلي لل FMI.

$$dIDPF = 1.21 * dPIBH - 0.11 * dITER - 0.08 * dLRNT - 0.11 * dIDPF (-1) + 0.04 * dIDT (-1) + 0.09 * dLRNT (-1)$$

(0.00) (0.50) (0.26) (0.53) (0.45)

(0.08)

عند تصنيف النفقات العامة الى نفقات جارية و نفقات استثمارية، يمكننا ملاحظة أن نفقات التسيير تتفاعل فقط مع التغيرات في الإنتاج بدورية أكثر من وحدوية، في حين أن تقلبات إيرادات المحروقات لا يتم انعكاسها على هذه النفقات، هذا ما يمكن من تعزيز فرضية الصلابة في الانخفاض للنفقات الجارية.

$$dIDPE = 0.97 * dPIBH + 0.42 * dITER + 0.00 * dLRNT + 0.04 * dIDPE (-1) - 0.09 * dIDT (-1) + 0.17 * dLRNT (-1)$$

(0.00) (0.06) (0.98) (0.66) (0.41) (0.01)

اما فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، فإن هذه الأخيرة لديها دورية قريبة من الوحدة للتقلبات في الإنتاج، ولكنها، خلافاً لمصاريف التسيير، تتفاعل مع التقلبات في عائدات المحروقات. هذا يتطابق مع الفرضية النظرية أن هذه التقلبات، خاصة عندما تكون سلبية، يتم انعكاسها بشكل أساسي على نفقات الاستثمار العام كما جاء عند (Lopez-Murphy, 2010).

خلاصة:

من خلال مراجعة الأدبيات ، من الواضح أن التقلبات الدورية للسياسة المالية واستجابتها للتقلبات في إيرادات الموارد الطبيعية تعتمد على عدة عوامل ؛ مالية تحدد من قدرة الاقتراض للسلطات المالية، مؤسسية ومنهجية التي تحدد من فعالية إدارة السياسة المالية وأخيرا عوامل سياسية واجتماعية متمثلة في فترات الانتخابات والضغط الاجتماعي وجماعات الضغط. جميع هذه العوامل غالبية بصفة خاصة في البلدان المصدرة للمواد الأولية ، والتي تشكل الجزائر جزءاً منها ، مع العلم ان اغلب هذه الدول في طريق النمو.

منذ تأميم المحروقات، تمثل إيرادات الضرائب على المواد النفطية المكون الرئيسي لإيرادات الدولة. لكن هذه الأخيرة تتبع تطور الاسعار الدولية للمحروقات مما أدى إلى تحسن حصة الموارد العادية (خارج المحروقات) بين عامي 1982 و 1990 أو منذ عام 2008. من جهة أخرى فان دراسة تطور نفقات الميزانية مع هذه التقلبات تسمح لنا بملاحظة أن هذه الأخيرة تتبع تطور اسعار المحروقات في الاسواق الدولية.

وهكذا ، فإن النتائج التجريبية لتقدير دالة التفاعل للسياسة المالية تبين وجود دورية وحدوية للنفقات العامة بالنسبة للنمو الاقتصادي. تحققت هذه النتيجة في كلتا عنصري الإنفاق العام، ولكنه يظل أقل بالنسبة لنفقات الاستثمار منه بالنسبة للنفقات الجارية.

كما أن إنفاق الميزانية لديه استجابة معتدلة للتغيرات في إيرادات المحروقات ، هذا التفاعل يكون متأخرا ما يؤكد الملاحظات على تطور هذين المتغيرين. لكن ، يتضح من النموذج أن هذه التقلبات لا يتم انعكاسها إلا على نفقات الاستثمار بينما ليس لها تأثيرا مهماً على النفقات الجارية.

هذه النتائج موافقة مع الافتراضات النظرية ، كون الجزائر ضمن البلدان النامية المصدرة للمواد الخام، وتؤكد النتائج التي حصل عليها بعض الاقتصاديين (Talvi & Vegh, 2005) (Erbil N, 2011). اما فيما يخص التأثير المنخفض على مصاريف التسيير قد يكون راجعا إلى الجمود التي تحكم التغيرات في أجور الموظفين وبطء وتيرة المفاوضات في العمل مؤدية الى أثر بطيء و طويل المدى.

هذه النتائج التي تؤكد دورية السياسة المالية في الجزائر مما يتماشى مع ضعف تأثير هذه السياسة الذي ظهر في عدة دراسات منها Chibi, (Benbouziane & Chekouri , 2010) و (A. Zakane , 2009) مفسرين هذا الضعف بأثر الارجاع على الاستثمار الخاص. و في هذا الصدد يجب على السلطات المالية المواصلة في الاصلاحات للحد من دورية السياسة المالية حتى ترفع من فعاليتها كون السياسة النقدية فقدت من قدرتها على توجيه النمو الاقتصادي منذ منتصف التسعينيات.

المراجع:

- Alesina Alberto, Campante Filipe R. & Tabellini, Guido (2008), "Why is Fiscal Policy Often Procyclical?", Journal of the European Economic Association, Vol.6, n°5, p1006-1036.
- Alesina Alberto & Tabellini Guido (2005) Why is fiscal policy often pro-cyclical?, NBER Working Paper, N°11600.
- Arellano Manuel & Bond Stephen (1991), "Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equation", The Review of Economic Studies, Vol. 58, n°2, April 1991, pp277-297.
- Arezki Rabah & Ismail Kareem (2010), "Boom-Bust Cycle, Asymmetrical Fiscal Response and the Dutch Disease", IMF Working paper, WP10/94, April 2010
- Baddi, Hichem (2015), *La réaction de la politique budgétaire au cycle économique au Maroc*, in Politique Budgétaire et Activité Economique au Maroc, OCP, Ouvrage Collectif, Rabat (Maroc).
- Chibi Abderrahim, Benbouziane Mohamed & Chekouri Sidi Mohamed (2010), "The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in Algeria: an empirical study", Working Paper 525, Economic Research Forum, Juin 2010.
- Debrun X. & Kumar M. S. (2007) "The discipline enhancing role of fiscal institutions: Theory and empirical evidence", IMF Working Papers, n°07-171, Juillet 2007.
- Erbil Nese (2011) Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing countries?, IMF Working papers, n°11/171.
- Frankel, Jeffrey A. (2010), « Comment rendre la Politique Budgétaire et Monétaire des Pays Producteurs de Matières Premières Moins Procycliques ? », Séminaire sur les Ressources Naturelles, Finance et Développement, Institut du FMI et Banque d'Algérie, 4-5 Novembre 2010
- Gavin M. & Perotti R. (1997) Fiscal policy in Latin America, NBER Macroeconomics, Annual n°11-61.
- Jeanneney, S. Guillaumont S. & Tapsoba S. J-A (2009), « Procyclicité de la Politique Budgétaire et Surveillance Multilatérale dans les Unions Monétaires », CERDI Etudes et Documents, 2009/04,
- Kaminsky, Graciela L., Reinhart Carmen M. & Végh, Carlos A. (2005), "When it Rains it Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies", NBER Macroeconomics Annual, Vol.19, MIT Press, April 2005.
- Organisation de Coopération et de Développement Economique (2003), Cyclicité de la politique Budgétaire : le rôle de la dette, des institutions et des contraintes budgétaires, Perspectives économiques de l'OCDE, N°74, Février 2003.
- Rogoff K. & Sibert A. (1988) Elections and macroeconomic policy cycles, The Review of Economic Studies, Vol. 55, n°01, P1-16, Janvier 1988
- Talvi, Ernesto & Vegh, Carlos A. (2005), *Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries*, Journal of Development Economics, Vol. 78, Elsevier
- Torenell A. & Lane P. (1999) "The Voracity Effect", American Economic review, n°89, PP22-46
- Tounsi, S. & El Mokri, K. (2015), *Politique Budgétaire au Maroc Diagnostic et Défis*, in Politique Budgétaire et Activité Economique au Maroc, OCP, Ouvrage Collectif, Rabat (Maroc).
- Villafuerte, Mauricio & Lopez-Murphy, Pablo (2010), "Fiscal Policy in Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle", IMF Working Paper, WP10/28.
- Zakane Ahmed (2009), "Impact des dépenses d'infrastructures sur la croissance en Algérie. Une approche en séries temporelles multivariées (VAR)", Les Cahiers du CREAD, n°87/2009, p27-49.